



بمناسبة اختتام الدورة العادية الثانية:

معطيات إحصائية حول أعمال مجلس نواب الشعب

49

جلسات المصادقة على مشاريع القوانين
(دون احتساب جلسات المصادقة على المهمات في إطار ميزانية الدولة،
والجلسة العامة الاستثنائية حول الأوضاع في فلسطين المحتلة)

40

اجتماعات مكتب مجلس نواب الشعب

312

اجتماعات اللجان القارّة

57

مشاريع القوانين المصادق عليها

19

الزيارات الميدانية

57

الأسئلة الشفاهية التي تمّ طرحها في
جلسات عامة

2261

الأسئلة الكتابية التي تمّ توجيهها إلى
أعضاء الحكومة

56

التدخلات على معنى الفصل 108

مجلس نواب الشعب يحيي الذكرى السابعة والستين لإعلان النظام الجمهوري

بيّن رئيس مجلس نواب الشعب ان إحياء الذكرى السابعة والستين لإعلان النظام الجمهوري، مناسبة لاستحضار نضالات نساء ورجالات الوطن ممّن قدّموا تضحيات جسيمة لبناء دولة الاستقلال والحفاظ على عزّة تونس ورقّيها.

وقدّم بمناسبة هذه الذكرى المجيدة التهنئة الى رئيس الجمهورية والى أعضاء الحكومة وكافة أفراد الشعب التونسي، و ترحّم على الأرواح الطاهرة لكلّ من ساهم على مرّ الأجيال في الذود عن حمى الوطن وكرامة شعبه.

كما أكد التزام المجلس بما تحمله هذه المحطات الفارقة في تاريخ البلاد من دلالات وأبعاد إصلحية عميقة، وعزمه على تحمّل مسؤوليته والاضطلاع بالمهام التي أوكلها له دستور تونس الجديد، مبيناً ان الغاية الفضلى في ذلك الاستجابة لتطلعات الشعب وانتظاراته.

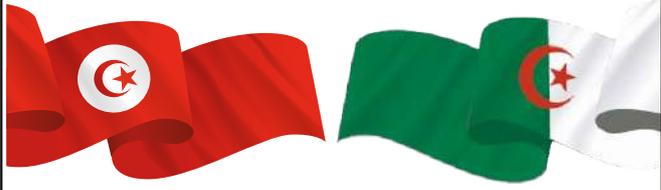
وكان مجلس نواب الشعب أصدر بياناً بهذه المناسبة

مجلس نواب الشعب

الذكرى السابعة والستون لإعلان النظام الجمهوري

25 جويلية 2024





بيان مشترك حول تطورات الأوضاع في قطاع غزة وباقي الأراضي الفلسطينية

تمّ إثر اللقاء الذي جمع رئيس مجلس نواب الشعب ورئيس المجلس الشعبي الوطني الجزائري، إصدار بيان مشترك دعا من خلاله الطرفان خاصة الى:

الإسراع بتوفير الحماية الدوليّة للشعب الفلسطيني وإدخال المساعدات الإغاثية والطبية وتسريع إجراءات المساءلة الجزائية للكيان الفاصب عن جرائمه.

مواصلة البرلمانات الوطنية والمجالس البرلمانية الإقليمية والدولية التحرك لنصرة القضية الفلسطينية.

الوقف الفوري والدائم للعدوان الصهيوني المتواصل على الشعب الفلسطيني الأعزل تنفيذاً لعدد من القرارات التي اتخذها مجلس الأمن الدولي وإلى الشروع في إعادة إعمار غزة وعودة النازحين إلى ديارهم وبذل المزيد من الجهود لمنع تصعيد الحرب وتوسيع نطاقها وما يمثلها ذلك من تهديد جدّي لأمن المنطقة واستقرارها.

ضرورة توحيد الصف الفلسطيني وإنهاء حالة الانقسام بما يحقق طموحات الشعب الفلسطيني في الوحدة والحرية والاستقلال الوطني.

زيارة رئيس المجلس الشعبي الوطني الجزائري الى تونس: رئيس مجلس نواب الشعب يلتقي نظيره الجزائري والطرفان يؤكدان تناغم المواقف وتعزيز التعاون

استقبل السيد إبراهيم بودريالة، رئيس مجلس نواب الشعب، يوم 26 جويلية 2024، السيد إبراهيم بوغالي، رئيس المجلس الشعبي الوطني الجزائري والوفد المرافق له، في إطار زيارة رسمية أداها الى تونس من 26 الى 29 جويلية 2024.

وخلال مختلف المباحثات، تم التأكيد على الروابط الأخوية والتاريخية بين تونس والجزائر وأهمية تعزيز التعاون بين البرلمانين. كما تباحث الجانبان تعزيز التعاون البرلماني وتبادل الخبرات، بالإضافة إلى قضايا إقليمية مثل الملف الليبي، حيث تم التأكيد على التنسيق الثلاثي بين تونس والجزائر وليبيا، إضافة إلى القضية الفلسطينية وحقوق الفلسطينيين وأهمية تعزيز العمل المشترك في المحافل الدولية.

وقد ادلى رئيسا المجلسين عقب اللقاء بقصر باردو بتصريح أبرز خلاله بالخصوص تطابق رؤى الطرفين حول مختلف المسائل التي تمّ التطرّق لها سواء على المستوى الاقليمي أو الدولي. كما شدّدوا على أن الحدود المشتركة بين البلدين يجب أن تمثل نقاط التقاء وتعاون لبناء مصير مشترك، مشيرين إلى أهمية توحيد الرؤى لاسيما في ظل المتغيرات الدوليّة.

ودعيا الى مزيد تطوير العلاقات على مختلف الأصعدة في ضوء تناغم مواقف قيادتي البلدين بما يعزّز الرؤى والمواقف المشتركة. وأشار إلى من ناحية أخرى الى محطات الانتخابات الرئاسية المنتظرة في كلا البلدين، وأعربا عن الأمل في ان تكلل بالنجاح لما فيه خير الشعبين الشقيقين.



• اختتام زيارة رئيس المجلس الشعبي الوطني الجزائري في تونس :

اختتم السيد إبراهيم بوغالي رئيس المجلس الشعبي الوطني الجزائري، زيارته الى تونس مساء الاثنين 29 جويلية 2024 وقد عبر عن انطباعاته الطيبة عن هذه الزيارة الناجحة على جميع المستويات، التي حظي خلالها بشرف مقابلة رئيس الجمهورية وبعدد من أعضاء الحكومة الى جانب المباحثات البرلمانية التي أكد الضيف ما اتسمت به من عمق وجدية تترجمان الحرص المشترك على تنمية العلاقات بين مجلس نواب الشعب والمجلس الشعبي الوطني الجزائري، ومزيد دعمها تنفيذًا للاتفاق المشترك الممضى بين برلماني البلدين في اكتوبر الماضي وذلك من خلال تكثيف الزيارات وتبادل الخبرات.

مشروع قانون عدد 60 / 2024 يتعلق بتنقيح بعض أحكام المجلة التجارية وإتمامها

1

03 جوان 2024

جلسة برئاسة السيد رئيس مجلس نواب الشعب خصت لنقاش عام حول مشروع القانون عدد 51/2024

04 جويلية 2024

جلسة خصت للاستماع إلى ممثلي كل من الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية وكفدرالية المؤسسات المواطنة التونسية

2

15 جويلية 2024

جلسة برئاسة السيد رئيس مجلس نواب الشعب استمعت خلالها اللجنة إلى ممثلي جهة المبادرة عن كل من رئاسة الحكومة ووزارة العدل ووزارة المالية حول مشروع القانونين.

3

16 جويلية 2024

جلسة استمعت خلالها اللجنة إلى كل من ممثلي البنك المركزي، نقابة القضاة التونسيين، الهيئة الوطنية للعدول المنفذين والاتحاد التونسي للتونسي للمؤسسات الصغرى والمتوسطة حول مشروع القانونين.

4

17 جويلية 2024

الاستماع إلى كل من ممثلي الهيئة الوطنية للمحامين، الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية والمجلس البنكي والمالي حول مشروع القانونين

5

أيام 19 و 23 جويلية 2024

مناقشة فصول مشروع القانونين

6

7

20 جويلية 2024 مناقشة تقرير اللجنة والمصادقة عليه

صادق مجلس نواب الشعب يوم 30 جويلية 2024 على مشروع القانون عدد 60 / 2024 المتعلق بتنقيح بعض أحكام المجلة التجارية وإتمامها بـ 127 نعم، 02 إحتفاظ و01 رفض. وكانت لجنة التشريع العام قد تعهّدت بدراسة مشروع القانون، بناء على قرار مكتب المجلس الذي أحاله على أنظارها بتاريخ 11 جويلية 2024، مع طلب استعجال النظر. وقد ضمت اللجنة مشروع القانون عدد 51/2024 المتعلق بتنقيح أحكام الفصل 411 من المجلة التجارية، والمحال على أنظارها بتاريخ 30 ماي 2024، طلب مشروع القانون عدد 60/2024 للحصول على نصّ موحد. وعقدت لجنة التشريع العام جلسات لدراسة مشروع القانونين على النحو التالي:

مجلس نواب الشعب يصادق على مشروع القانون المتعلق بتنظيم عطل الأمومة والأبوة في الوظيفة العمومية والقطاع الخاص

صادق مجلس نواب الشعب خلال الجلسة العامة المنعقدة يوم 31 جويلية 2024 على مشروع القانون عدد 56 / 2024 المتعلق بعطل الأمومة والأبوة بـ 111 صوت مقابل 04 احتفاظ و01 رفض.

وقد تعهّدت بمشروع هذا القانون لجنة تنظيم الإدارة وتطويرها والرقمنة والحوكمة ومكافحة الفساد بعد أن أحال المكتب على أنظارها المشروع بتاريخ 08 جويلية 2024. واستأنست في دراستها لمشروع القانون بمخرجات سلسلة الاستماع التي عقدتها بمناسبة دراسة مقترحي القانونيين عدد 13 / 2024 المتعلق بتنظيم عطل الأمومة والأبوة والوالدية في القطاعين العام والخاص، وعدد 16 / 2024 المتعلق بتنقيح وإتمام قانون الوظيفة العمومية المقدمين من عدد من النواب.

و في ما يلي أبرز ملامح مشروع القانون المصادق عليه:

الفصل 1: تنطبق أحكام هذا القانون على جميع أعوان الوظيفة العمومية والقطاع العام المنخرطين لدى الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية والأجراء وغير الأجراء بالقطاع الخاص المنخرطين والمصرح بهم لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

الفصل 3: تنتفع الأم بعطلة ما قبل الولادة لمدة خمسة عشر (15) يوما كحد أقصى خلال الشهر الأخير من مدة الحمل بعد الإدلاء بشهادة طبية تبين التاريخ المحتمل للولادة، وذلك مع استحقاق كامل المرتب بالنسبة إلى أعوان الوظيفة العمومية والقطاع العام، ومنحة بعنوان عطلة ما قبل الولادة بالنسبة إلى القطاع الخاص.



عطلة 15 يوما كحد أقصى ما قبل الولادة

من الفصول 4 و 5 و 6 :

عطلة الأبوة

(7) أيام خالصة الأجر بعد الإدلاء بما يفيد الولادة.

ترفع إلى عشرة (10) أيام في صورة ولادة توأم أو أكثر أو طفل حامل لإعاقة أو مولود خديج أو حامل لتشوهات خلقية تستدعي الرعاية والتدخلات الطبية بناء على تقرير طبي

(3) أيام خالصة الأجر في حالة ولادة الأم لمولود ميت

تمنح عطلة الأبوة خلال ثلاثين (30) يوما ابتداء من تاريخ الولادة وذلك بعد الإدلاء بما يفيد ذلك.



الاستحقاق المادي للأم

عطلة ما قبل الولادة

الوظيفة العمومية والقطاع العام:
كامل المرتب
القطاع الخاص: منحة بعنوان عطلة ما قبل الولادة

عطلة الولادة

الوظيفة العمومية والقطاع العام:
كامل المرتب
القطاع الخاص: منحة بعنوان عطلة الولادة

عطلة ما بعد الولادة

الوظيفة العمومية والقطاع العام:
نصف المرتب
القطاع الخاص: منحة بعنوان عطلة ما بعد الولادة

عطلة الولادة

ثلاثة (3) أشهر بعد الإدلاء بشهادة طبية تتضمن تاريخ الوضع

وترفع العطلة المذكورة وجوبا إلى

أربعة (4) أشهر في صورة ولادة توأم أو

أكثر أو إذا كان المولود حاملا لإعاقة أو

خديجا أو حاملا لتشوهات خلقية تستدعي

الرعاية والتدخلات الطبية، بعد الإدلاء بتقرير

طبي يثبت ذلك خلال الأشهر الثلاثة الأولى

الموالية للولادة مباشرة.

عطلة ولادة مدتها شهر في حالة

ولادة الأم لمولود ميت وذلك بعد الإدلاء بما

يفيد ذلك.



الفصل 10: يحجر تسليط عقوبات أو تسريح أي امرأة طيلة فترة حملها أو أثناء الانتفاع بالعطل المشار إليها طلب هذا القانون لأسباب تتعلق بالحمل أو الولادة أو الرضاعة.

اجتماعات اللجان

لجنة التشريع تنظر في مشروع القانون المتعلق بتنقيح أحكام الفصل 411 من المجلة التجارية ومشروع القانون المتعلق بتنقيح بعض أحكام المجلة التجارية واتمامها

وتداولت يوم 26 جويلية 2024 حول تقريرها المتعلق بمشروع القانون عدد 51 / 2024 المتعلق بتنقيح أحكام الفصل 411 من المجلة التجارية ومشروع القانون عدد 60/2024 المتعلق بتنقيح بعض أحكام المجلة التجارية واتمامها. وصادقت اللجنة على تقريرها بخصوص مشروع القانونين المذكورين بإجماع أعضائها الحاضرين.

عقدت اللجنة يومي 16 و17 جويلية 2024 سلسلة من الاستماع حيث استمعت على التوالي إلى كل من ممثلي البنك المركزي التونسي، وممثلي نقابة القضاة، وممثلي الهيئة الوطنية للعدول المنفذين وممثلي الاتحاد التونسي للمؤسسات الصغرى والمتوسطة، وممثلي الهيئة الوطنية للمحامين، وممثلي الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية وممثلي المجلس البنكي والمالي. وتقدم الضيوف بجملة من الملاحظات والمقترحات المتعلقة بمشروع القانونين سواء كانت شكلية تتعلق بالصياغة القانونية أو من حيث المضمون.

وأقرت اللجنة خلال اجتماعها يوم 19 جويلية، بحضور كل من ممثلي رئاسة الحكومة ووزارة العدل ووزارة المالية، دمج مشروع القانونين في نص موحد تحت عنوان مشروع قانون يتعلق بتنقيح بعض أحكام المجلة التجارية وإتمامها وذلك بإدراج المشروع عدد 51-2024- المتعلق بتنقيح الفصل 411 ضمن مشروع القانون عدد 60-2024. كما شرعت في نفس اليوم في مناقشة الفصول، ثم واصلت يوم 23 جويلية التداول والنقاش بخصوص عدد من الفصول وجملة من المقترحات والتعديلات المقترحة في شأنها من قبل النواب



لجنة الحقوق والحريات تنظر في مقترح القانون الأساسي المتعلق بتنظيم الجمعيات

استعرضت اللجنة يوم 18 جويلية 2024 جملة المقترحات والملاحظات التي تقدمت بها مختلف الجهات التي تم الاستماع إليها حول مقترح القانون، وذلك بحضور جهة المبادرة. وخلال النقاش قدم الأعضاء جملة من الملاحظات، وتعهّدت جهة المبادرة بإعادة صياغة المقترح على ضوء عدد من التعديلات والمقترحات المقدّمة.



لجنة العلاقات الخارجية تنظر في مشروع القانون الأساسي المتعلق بالموافقة على انضمام الجمهورية التونسية إلى اتفاقية فيينا بشأن المسؤولية المدنية عن الأضرار النووية

استمعت يوم 24 جويلية 2024 إلى ممثلين عن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (المركز الوطني للعلوم والتكنولوجيا النووية) بخصوص مشروع القانون. وقدّم ممثلو المركز الوطني للعلوم والتكنولوجيا النووية عرضا عن الاتفاقية موضوع مشروع هذا القانون الأساسي وعن المبادئ والأحكام الأساسية الواردة بها. وأضافوا أن التشريعات في هذا المجال نادرة وغير مواكبة لتطور هذا القطاع، مشيرين إلى ضرورة تحيينها وإلى دور المؤسسة التشريعية في هذا الشأن. وقد شرعت اللجنة في النظر في مشروع القانون يوم 16 جويلية 2024، حيث تمّ تقديم مشروع القانون الأساسي وتلاوة وثيقة شرح الأسباب.

وأكد أعضاء اللجنة أهمية موضوع الاتفاقية، وأشاروا إلى عدم وجود منشآت نووية ببلادنا وبالتالي عدم وجود خطر داخلي محتمل، مشيرين في المقابل إلى أن هذه الاتفاقية من شأنها أن تحمي بلادنا من الأخطار الخارجية المحتملة التي قد تحدث بها. بحكم موقعها الجغرافي وقربها من دول تحوي منشآت نووية

لجنة المالية والميزانية تنظر في عدد من مشاريع القوانين

استمعت يوم 24 جويلية 2024 إلى وزيرة التجهيز والإسكان وممثلين عن وزارة الاقتصاد والتخطيط، والمديرة العامة لصندوق الودائع والأمانات، حول مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاق القرض المبرم بتاريخ 26 مارس 2024 بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير للمساهمة في تمويل مشروع الرواق الداعم للتنمية الاقتصادية.

كما استمعت إلى ممثلين عن وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري ووزارة الاقتصاد والتخطيط، حول مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاق القرض المبرم بتاريخ 22 ماي 2024 بين الجمهورية التونسية والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي للمساهمة في تمويل مشروع التنمية الفلاحية المندمجة في حوض وادي تاسة بولاية الكاف. وبعد أن قدم الضيوف معطيات حول مشروع القانونين وتفاعلوا مع استفسارات وملاحظات النواب. وفي ختام الجلسة، قررت اللجنة الموافقة على مشروع هذين القانونين.

لجنة الصناعة والطاقة تتداول بخصوص برمجة تركيز محطة فوطوضوية لمجلس نواب الشعب وتنتظر في عدد من مقترحات القوانين

تداولت اللجنة يوم 31 جويلية 2024 حول مخراجات ندوة نظمها الاتحاد البرلماني الدولي حول التغيرات المناخية واعداد دراسة النجاعة الطاقية بمجلس نواب الشعب وذلك بحضور رئيس الهيئة العامة للمصالح المشتركة لمجلس نواب الشعب.

وأشار عضو اللجنة المشارك في الندوة الافتراضية إلى ما تم التطرق إليه من حيث تجارب البرلمانات المشاركة المتعلقة بالانتقال الطاقوي ومجابهة التغيرات المناخية. وبين رئيس الهيئة العامة للمصالح المشتركة أن إدارة المجلس قامت منذ سنة 2021 ببرمجة مشروع تركيز محطة فوطوضوية في إطار ميزانية المجلس، وأنها بصدد التعاقد مع مكتب تدقيق طاقي لتنفيذ المرحلة الأولى من المشروع في غضون سنة 2024. وبين أنه سيتم التعاقد بهذا المشروع بالتعاون مع الوكالة الوطنية للتحكم في الطاقة والمعهد الوطني

استمعت اللجنة يوم 17 جويلية 2024 إلى وزيرة الاقتصاد والتخطيط حول مشروع القانون المتعلقة بالمساهمة في إحداث خط تمويل لفائدة المؤسسات الصغرى والمتوسطة من أجل الإنعاش الاقتصادي ومشروع القانون المتعلقة ببرنامج دعم الميزانية العامة للدولة التونسية. حيث استعرضت الوزيرة الإطار العام لكل مشروع وشروط الانتفاع بالتمويل. وقدم أعضاء اللجنة عدد من الملاحظات والتساؤلات، وقد تولت الوزيرة والوفد المرافق لها التفاعل وتقديم الإجابات.

للتراث. وفي تفاعلهم ثمن أعضاء اللجنة هذه التوجهات خاصة من حيث تحقيق النجاعة الطاقية وحماية البيئة من خلال التصرف في النفايات وتثمينها.

أجرت اللجنة يوم 18 جويلية 2024 ثلاثة استماعات إلى ممثلين عن جهة المبادرة حول مقترح قانون يتعلق بمكافحة جرائم الاعتداء على البيئة (عدد 54 / 2024). وممثلين عن المصنّعين الوطنيين للأكياس المصنّعة من البوليبروبيلين. وممثلين عن جهة المبادرة حول مقترح قانون يتعلق بتنقيح القانون عدد 12 لسنة 2015 المؤرّج في 11 ماي 2015 والمتعلّق بإنتاج الكهرباء من الطاقات المتجدّدة (عدد 59 / 2024). وقد قرّرت اللجنة في نهاية أشغالها مواصلة النّظر في مختلف المبادرات التشريعية المعروضة على أنظارها. مع إجراء سلسلة من الاستماعات في شأنها لجميع الأطراف المتداخلة من الوزارات والقطاعات والخبراء والمختصين.

لجنة التريبة تصادق على تقرير الزيارة الميدانية الى مجموعة من المنشآت الرياضية بولاية المنستير



صادقت خلال جلستها يوم 24 جويلية 2024 على تقرير الزيارة الميدانية لمجموعة من المنشآت الرياضية بولاية المنستير. كانت أدتها اللجنة الفرعية المنبثقة عنها والمكلفة بمتابعة "واقع الرياضة وسبل النهوض بها" بتاريخ 18 جويلية 2024. وتقرر رفعه إلى مكتب مجلس نواب الشعب عملا بأحكام الفصل 68 من النظام الداخلي.

لجنة تنظيم الإدارة تنهي أعمالها حول مقترح ومشروع القانونين المتعلقين بعطل الأمومة والأبوة

القانون عدد 13/2024. وأنهات اللجنة أعمالها، وأحالت كلا من مشروع القانون عدد 56/2024 ومقترح القانون عدد 13/2024 وتقريريهما إلى مكتب المجلس. وكانت اللجنة قد خصّصت جلساتها أيام 17 و18 و24 جويلية للتداول بخصوص المبادرتين التشريعتين.



أنهت اللجنة خلال جلسة يوم 29 جويلية 2024 النظر في مقترح القانون المتعلق بتنظيم عطل الأمومة والأبوة والوالدية في القطاعين العام والخاص (عدد 13/2024). واستمعت اثر ذلك إلى وزيرة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن حول مشروع القانون عدد 56/2024 المتعلق بعطل الأمومة والأبوة، حيث قدّمت جملة من المعطيات والاحصائيات المرتبطة بمشروع القانون، واستعرضت في نهاية مداخلتها الإطار التشريعي الحالي المنظم لعطل الأمومة والأبوة. وملاحم مشروع القانون المعروض على اللجنة. وفي تفاعلهم، ثمن النواب مضامين مشروع القانون وما له من تأثير إيجابي على المرأة والطفل والأسرة. مشيرين إلى عدم وجود اختلاف جوهري في المضامين بين مشروع القانون المعروض ومقترح

لجنة الدفاع والامن تصادق على تقريرها حول زيارتها الميدانية إلى المكتب الحدودي لديوانة بمطار تونس قرطاج الدولي



عقدت لجنة الدفاع والامن والقوات الحاملة للسلاح اليوم الأربعاء 24 جويلية 2024 جلسة خصّصت جزأها الأول للنظر في تقريرها المتعلق بالزيارة الميدانية التي أدتها بتاريخ 19 جويلية الجاري إلى المكتب الحدودي لديوانة بمطار تونس قرطاج الدولي.

وخصّصت اللجنة الجزء الثاني من اجتماعها للنظر في بعض المسائل ذات العلاقة بالعمل الرقابي وتقييم نشاطها خلال الدورة العادية الجارية. وقدّم أعضاء اللجنة عديد المقترحات ذات الصلة بتطوير العمل الرقابي والتشريعي خلال الفترة المقبلة ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي.

الزيارات الميدانية

لجنة الصحة وشؤون المرأة والأسرة والشؤون الاجتماعية وذوي الإعاقة

بقرمبالية والمستشفى المحلي بني خلاد، إضافة إلى مؤسستين متخصصتين في صناعة المكملات الغذائية بمعتمدية بني خلاد. وف أكد أعضاء الوفد النيابي في ختام الزيارة، على ضوء ما تمت معاينته من نقائص بخصوص الوضع الصحي في الجهة، ضرورة تضافر جهود كل الأطراف على المستوى المحلي والجهوي وفي إطار الإقليم الواحد للخروج بمقترحات وطول، جانب التزام خبراء المؤسسات التي تمت زيارتها بتقديم مقترحاتهم حول مقترح القانون المتعلق بالمكملات الغذائية في أقرب الآجال.



والسياسي لتطوير القطاعات المعنية والمساهمة من خلال دورها الرقابي في ضمان حسن التنسيق والتعاون بين الوظيفتين التشريعية والتنفيذية.



- أدى أعضاء اللجنة يوم 26 جويلية 2024 زيارة ميدانية إلى عدد من المؤسسات الصحية التابعة لولاية بن عروس، وذلك بحضور عدد من نواب الجهة، بهدف الاطلاع على الوضع الصحي بالجهة. ثم أدى النواب زيارة إلى مجموعة من المؤسسات المختصة في صناعة الأدوية. ولاحظ النواب أن قطاع تصنيع الأدوية في تونس يواجه صعوبات عديدة مثل ارتفاع أسعار المواد الأولية وتفاقم المديونية وطول إجراءات البحوث في مجال الأمراض الجينية النادرة وتعقيدها. وفي تفاعلهم مع هذه الصعوبات اقترحوا جملة من الحلول. كما حضر النواب جلسة عمل بمقر الولاية برئاسة والي الجهة وبحضور المعتمد الاول، حيث تمت مناقشة مختلف الإشكاليات العملية والقانونية التي تعرفها المؤسسات الصحية بالجهة.

- أدى أعضاء اللجنة يوم 24 جويلية 2024 زيارة ميدانية إلى ولاية نابل، بمشاركة عدد من النواب غير أعضاء اللجنة ونواب الجهة وذلك للاطلاع على الأوضاع الصحية في الولاية. وزار النواب كلا من المركز الوسيط ببوعرقوب والمستشفى المحلي

لجنة السياحة والثقافة والخدمات والصناعات التقليدية

- أدى أعضاء اللجنة يومي 20 و21 جويلية 2024 زيارة ميدانية إلى ولاية المهدية، وذلك بهدف معاينة مجموعة من المعالم والمتاحف الأثرية، والاطلاع على نشاط بعض الإقامات والضيافات الريفية، وعلى المجهود الجهوي للنهوض بالمشاريع التنموية وقطاع الصناعات التقليدية. و أكد أعضاء الوفد النيابي، على ضوء ما تمت معاينته من مواقع أثرية وموروث تقليدي ومشاريع سياحية من إقامات ريفية وفلاحية ومشاريع تنموية سياحية، استعداد اللجنة للتفاعل إيجابيا مع كل المقترحات المقدمة من المجتمع المدني والمختصين في الشأن الثقافي

لجنة الدفاع والأمن والقوات الحاملة للسلاح

- أدى وفد عن اللجنة صباح يوم 19 جويلية 2024، في نطاق الاختصاصات الرقابية للجنة، زيارة ميدانية إلى المكتب الحدودي لاديوانة بمطار تونس قرطاج الدولي، وذلك بهدف الاطلاع على المجهودات الوطنية المبذولة من قبل المصالح المختصة لاديوانة في إطار المهمة الأمنية وحماية المجتمع المسندة إليها بالتعاون مع الجهات المختصة لمراقبة وحماية الحدود الوطنية ومكافحة التهريب والتصدّي للجرائم وتأمين الأشخاص والبضائع. كما تهدف هذه الزيارة الى المساهمة في تقديم بعض المقترحات والتوصيات ذات العلاقة وفقا لمبدأ التشاركية مع الوظيفة التنفيذية.

لجنة التربية والتكوين المهني والبحث العلمي والشباب والرياضة

- أدت اللجنة الفرعية المكلفة بمتابعة واقع الرياضة وسبل النهوض بها، يوم 18 جويلية 2024، زيارة ميدانية الى ملعب مصطفى بن جات بولاية المنستير، وعقد جلسة عمل بمقر الولاية مع المعتمد الأول المكلف بتسيير شؤون ولاية المنستير والسلط الجهوية والمحلية قصد تذليل الصعوبات التي تواجه قطاع الرياضة في الجهة.

النشاط الخارجي

مجلس نواب الشعب يشارك في ورشة عمل حول "تعزيز قدرات البرلمانات العربية في مجال النوع الاجتماعي"

المستجبة للمساواة بين الجنسين والنجاحات التي حققتها البرلمانات خلال السنوات الأخيرة.

وقد كان للوفد التونسي حضور نشيط في مختلف فعاليات هذا اللقاء البرلماني العربي، أكدت خلاله المُشاركات المكانة التي تحظى بها المرأة في تونس وإسهامها الفاعل والنشط في مختلف أوجه الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية وذلك بناء على الإطار التشريعي المتطور الذي يعزز مكانة المرأة التونسية ويدعم دورها في المجتمع.

والتقت عضوات الوفد التونسي بعدد من الخبراء والبرلمانيين المشاركين في الورشة من مختلف البلدان العربية، وتم تبادل الآراء حول آليات تعزيز التعاون وتبادل الخبرات التشريعية على المستويين الثنائي ومتعدد الأطراف بخصوص دعم مشاركة المرأة في الحياة السياسية.

شارك مجلس نواب الشعب في ورشة العمل التي نظمتها منظمة المرأة العربية بشرم الشيخ من 29 إلى 31 جويلية 2024 بحضور وفود من إحدى عشرة دولة عربية وممثلين عن البرلمان العربي وتناولت موضوع "تعزيز قدرات البرلمانات العربية في مجال النوع الاجتماعي".

وقد ضم الوفد السيدة مريم الشريف، نائب رئيس لجنة السياحة والثقافة والخدمات والصناعات التقليدية، والسيدة منال بديدة عضو لجنة الصحة وشؤون المرأة والأسرة والشؤون الاجتماعية وذوي الإعاقة، والسيدة سنياء بن مبروك، عضو لجنة النظام الداخلي والقوانين الانتخابية والقوانين البرلمانية والوظيفة الانتخابية.

وتضمّن جدول أعمال الورشة التداول في مواضيع تتعلق بدور التحالفات النسائية واللجان البرلمانية النوعية في مساندة قضايا المرأة والسياسات والتشريعات والالتيات الداعمة لحقوق المرأة العربية، واستعراض تجارب الدول العربية حول الصياغة التشريعية

